

الولايات المتحدة والقراصنة

روبرت بكمان وتومي كوه

تتفَس كثير من الصعداء عندما نجحت البحرية الأميركية في إطلاق قائد السفينة الأميركية التي احتجزها القراصنة الصوماليون طلباً للفدية. وقد ذكرني ذلك بالسفينة التي احتجزت عام ١٨٠٣ أمام سواحل المغرب طلباً للفدية أيضاً. وقد أبى الرئيس الأميركي يومها توماس جفرسون أن يدفع، وشنّ حرباً على القراصنة. ونحن ندعو الرئيس باراك أوباما لاتباع مثل الرئيس جفرسون، فيضع الولايات المتحدة في الطليعة في الحرب على القراصنة، ويجعل خليج عدن والمحيط الهندي آمنين للملاحة الدولية. وقد شهدنا في الشهور الماضية جهوداً حثيثة من أطراف دولية كثيرة لتنسيق عمليات الإنقاذ، وتحرير خليج عدن وسواحل الصومال من القراصنة. واستجابة لنداء المؤسسة البحرية الدولية، دعا مجلس الأمن حكومة الصومال الانتقالية للسماح للقوى البحرية الدولية بدخول مجالها البحري ومكافحة القرصنة المسلحة. لكن من الواضح أن الجهود المبذولة حتى الآن ما كانت كافية. ولأن الولايات المتحدة تملك أقوى سلاح للبحرية في العالم؛ فإن المطلوب منها أن تتخذ إجراءات حازمة لضرب القراصنة على السواحل الصومالية.

على أن الولايات المتحدة ينبغي لها أن تقود لا أن تتصرف منفردة. ثم إن عليها أن تراعي القانون الدولي، وأن تتبع قرارات مجلس الأمن، والتي يمكن تركيزها كما يلي:

أولاً: إن على الولايات المتحدة والدول الأخرى المشاركة أن تراجع قوانين وأعراف الاشتباك عندما يكون ضرورياً الوصول إلى ذلك، بحيث يُسمح لها باستعمال السلاح ضد الزوارق السريعة المسلحة، والقراصنة الذين يحملون السلاح، ويملكون الحبال والسلاالم للتسلق إلى السفن. فإذا صادفت السفن الحربية زورقاً يريد ركابه أن يتسلقوا ليحتجزوا سفينة؛ فإنه يكون عليها لا أن تطارد الزورق بل أن تسلط عليه نيرانها وتغرقه.

ثانياً: ولأن الزوارق الصغيرة تنطلق من "سفن أم"؛ ولذا تستطيع المضي إلى أماكن بعيدة

للخطف؛ فإنه يكون على السفن الحربية أن تتصدى لتلك السفن الكبيرة أيضاً فتحتجزها أو تغرقها.

ثالثاً: إن على الولايات المتحدة أن تحاصر المرافئ الصغيرة والكبيرة التي تُعين القراصنة أو تؤويهم. ولا ينبغي لها السماح لتلك الموانئ بأكثر من الإعانات الإنسانية. وهذا ينبه سكان المرافئ ومجاوريها إلى أنهم سيدفعون ثمناً عالياً لمساعدتهم للقراصنة. وعندما يكون ضرورياً فإن على القوى البحرية أن تهاجم القراصنة على البر الصومالي. وهذا مسموح به في قرار مجلس الأمن، ومن جانب الحكومة الانتقالية.

رابعاً: ولكي نحصل على دعم المجموعات المحلية، يكون علينا أن نمنع سفن الصيد في المياه الدولية من دخول المجال البحري للصومال، لأن أحد أسباب مساعدة المحليين للقراصنة، اعتقادهم أن سفن الصيد الكبيرة إنما تسرق ثرواتهم البحرية.

خامساً: ويكون على الولايات المتحدة وحلفائها، أن يساعدوا الدول مثل كينيا، والتي هي على استعداد لمحاكمة القراصنة الذين يجري القبض عليهم.

سادساً: وعلى المجتمع الدولي أن يستعمل القوانين والمعاهدات لمكافحة القراصنة الصوماليين — وذلك مثل معاهدة العام ١٩٨٨ لمكافحة الأفعال المؤثرة على أمن الملاحة.

سابعاً: وندعو السفن التجارية إلى التفكير في استخدام رجال مسلحين على ظهر السفن حذراً واحتياطاً.

إن معاهدة الحماية البحرية ومعاهدة الرهائن، تُعتبران أدوات جيدة لمكافحة القرصنة، لأنهما مقبولتان عالمياً. وإذا كان هناك مخالفون على أراضي بعض الدول؛ فإن على تلك الدولة القبض عليهم ومحاكمتهم وتسليمهم للجهات ذات الصلاحية بملاحقتهم.

وأخيراً فإننا ندعو الرئيس أوباما، والوزيرة كلينتون، إلى أن يظهران قدراً من القيادة في إدارة المجموعة الدولية بهدف هزيمة القراصنة. وسيحصلون على تأييد المجتمع الدولي في ذلك، وكذلك الرأي العام العالمي. ففي القرن الواحد والعشرين، أصبح غير مقبول على الإطلاق أن يجلس البحارة عاجزين، وأن يظلوا عرضة لاضطهاد القراصنة.

(هيرالد تريبيون، ٢٢/٤/٢٠٠٩)